تحرك عاجل

إطلاق سراح أب أردني ونجله

في 8 يناير/كانون الثاني 2013 أُطلق سراح عبدالرحمن الفناطسة ونجله داود بعد اعتقالهما في الأردن لمدة شهرين تقريباً. بيد أنهما لا يزالان يواجهان تُهماً تتصل باحتجاجهما السلمي على قرارات رفع الدعم عن أسعار المحروقات.

وقد تمت إحالة قضيتهما مؤخراً من محكمة أمن الدولة إلى المحكمة الجنائية. ولكنهما لم يتلقيا استدعاء للمثول أمام المحكمة الجنائية حتى الآن.

في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 قبض عناصر من إدارة البحث الجنائي وقوات الدرك على **عبدالرحمن الفناطسة** ونجليْه **داوود الفناطسة وحمزة الفناطسة** أثناء تواجدهم في مزرعتهم في معان الواقعة بجنوب الأردن. وقال المعتقلون إنهم تعرضوا للتعذيب في حجز الشرطة. وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني أُطلق سراح حمزة الفناطسة. ويعاني عبدالرحمن الفناطسة من مرض الفصام؛ وأثناء فترة احتجازه أُعطي دواء بديلاً لدوائه المعتاد والمناسب لحالته المرَضية، مما أدى إلى إصابته بآلام صداع حادة.

وكان قد قُبض عليهم في أعقاب اندلاع احتجاجات عمَّت الأردن ضد خطط الحكومة لرفع الدعم عن أسعار المحروقات. وقد قُبض على مئات الأشخاص، واحتُجز العديد منهم لا لشيء إلا بسبب مطالبتهم السلمية بتنفيذ الإصلاحات على نحو فعال، بما في ذلك عن طريق تغيير الحكومة. وقال 67 شخصاً، ممن أجرى المركز الوطني لحقوق الإنسان مقابلات معهم، إنهم لم يُعتقلوا في الاحتجاجات، وإنما من أمام منازلهم أو في أماكن عملهم أو عندما كانوا متواجدين بالقرب من مواقع الاحتجاجات.

وفي 10 ديسمبر/كانون الأول 2012، أصدر الملك عبدالله أمراً ملكياً بإطلاق سراح 116 معتقلاً كانوا محتجزين منذ اندلاع الاحتجاجات، ولكن يبدو أن الأشخاص الذين أُطلق سراحهم ما زالوا يواجهون تُهماً. ويساور منظمة العفو الدولية قلق لأن معظم هؤلاء الأشخاص، إن لم يكونوا جميعاً، يُعتبرون سجناء رأي، احتُجزوا بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، ليس إلا.

لا يُطلب من شبكة التحرك العاجل القيام بأي تحرك آخر في الوقت الحالي. ونتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الذين أرسلوا مناشدات. وستستمر منظمة العفو الدولية في مراقبة هذه الحالات.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: UA 357/12، معلومات إضافية:

أنظر الرابط: http://amnesty.org/en/library/info/MDE16/005/2012/en

تحرك عاجل

إطلاق سراح أب أردني ونجله

معلومات إضافية

قبضت السلطات على نحو 300 شخص عقب اندلاع احتجاجات واسعة النطاق على قرار رفع الدعم عن المحروقات في نوفمبر 2012. وقد احتُجز العديد من الأشخاص لا لشيء إلا بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية. وتعرَّض العشرات للضرب أثناء الاحتجاجات وفي حجز الشرطة، ومُنعوا من الاتصال الفوري بمحامييهم وذويهم، وحُرموا من الحصول على المعالجة الطبية التي كانوا بحاجة إليها. وذكر المركز الوطني لحقوق الإنسان أن مديرية الأمن العام أقرَّت باعتقال 50 طفلاً على خلفية الاحتجاجات، مثُل 12 طفلاً منهم أمام المدعي العام لمحكمة أمن الدولة قبل أن يتم الإفراج عنهم بكفالة بعد أيام من اعتقالهم. وقال أحد المحامين لمنظمة العفو الدولية إنه أُطلق سراح ما لا يقل عن 9 أطفال في 19 نوفمبر 2012 بعد أن أدلوا بإفادات أمام الشرطة بدون حضور محامييهم أو أولياء أمورهم أو أي راشدين آخرين من ذوي الصلة.

وقد عمَّت الاحتجاجات أرجاء البلاد، وبخاصة عمان والزرقاء والسلط والطفيلة ومعان. وقالت السلطات إنها اعتقلت أشخاصاً لارتكابهم جرائم جنائية أثناء المظاهرات، ومنها إلحاق الضرر بالممتلكات العامة والخاصة وإتلافها، والدعوة إلى "تغيير النظام". وفي الوقت الذي ظهر أن بعض الأفراد ارتكبوا أعمال عنف أثناء بعض المظاهرات، أدت في بعض الحالات إلى الإضرار بالمباني العامة والخاصة أو تدميرها، فإن ناشطين ومحامين أردنيين يقولون إن أفراد قوات الأمن، الذين كان بعضهم يرتدي زياً مدنياً، لجأوا إلى العنف من أجل فضّ العديد من المظاهرات السلمية، حيث قاموا بإطلاق قنابل الغاز

المسيل للدموع وضرب المحتجين. وقال نشطاء إصلاحيون لمنظمة العفو الدولية إن الاحتجاجات في الطفيلة ومعان، مثلاً، بدأت سلمية، ولم تتحول إلى العنف إلا بعد أن قامت قوات الأمن بتفريق المحتجين باستخدام الغاز المدمع، وقبضت على العديد من المشاركين فيها. وقد قُتل مدني واحد وشرطيان في سياق تلك الاحتجاجات.

وذكر محامون ونشطاء ومنظمات غير حكومية أن الشرطة وغيرها من قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة أو غير الضرورية لإخماد الاحتجاجات. وتعرَّض عشرات المعتقلين للضرب في حجز الشرطة، وحُرموا من الحق في الاتصال الفوري بمحامين من اختيارهم وبأفراد عائلاتهم ومن الحصول على المعالجة الطبية التي كانوا بحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، احتُجز عدنان الحويش في 17 نوفمبر/تشرين الثاني عقب مشاركته في مظاهرة سلمية في ذيبان بجنوب الأردن، نُظمت في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني. وقد تعرَّض عدنان إلى إصابة بالغة في عينه اليسرى نجم عنها جرح في منطقة وسط العين أدى إلى خروج مقلته من محجرها، من جراء إصابته أثناء الاحتجاج بحجر قذَفه – بحسب رواية الشهود – ملثمون موالون للحكومة كانوا يلقون الحجارة على المحتجين. وعقب مناشدة من قبل المركز الوطني لحقوق الإنسان، سُمح له بالخضوع لعملية جراحية في 18 نوفمبر/تشرين الثاني لعلاج الجرح وإعادة المقلة إلى مكانها الأصلي. وقد أوصى طبيبه بمعالجته في مركز متخصص بطب العيون. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول أُطلق سراحه بكفالة، ووُجهت له تهم بموجب المادة 49 من قانون العقوبات، منها تهمة "القيام بأنشطة تهدف إلى تغيير النظام السياسي"، التي يُعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 15 سنة، وتهمة المشاركة في احتجاج يهدف إلى "الإخلال بالنظام العام"، التي يُعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. ويبدو أن مطالبات أسرته السلطات بالسماح بعرضه على اختصاصي في طب العيون بشكل عاجل أثناء احتجازه قد ذهبت أدراج الرياح، وربما يكون عدنان فقَدَ القدرة على الإبصار بعينه اليسرى.

إقرأ المزيد على الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE16/003/2012/en

الأسماء: عبدالرحمن الفناطسة وداوود الفناطسة وحمزة الفناطسة/ ذكور